

Distr.: General  
14 August 2013  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠١٦ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا":

"يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويسلم بالمسؤولية الرئيسية للدول عن القضاء على ظاهرة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

"ويكرّر مجلس الأمن في هذا الصدد تأكيد الدور الرئيسي المنوط بدول المنطقة في مواجهة الخطر الذي تمثله ظاهرة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا وفي معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، في إطار من التعاون الوثيق مع المنظمات الموجودة في المنطقة وشركائها.

"ويكرّر مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الدول المعنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

"ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق شديد إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا من تهديد للملاحة الدولية، وللأمن والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة، ولسلامة ورفاه الملاحين وغيرهم من الأشخاص، وسلامة الطرق البحرية التجارية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر التي أفيد بوقوعها في خليج غينيا في النصف الأول من عام ٢٠١٣، وإزاء مستوى العنف الذي صاحب هذه الحوادث.



” ويشير مجلس الأمن إلى أن القانون الدولي، متجسداً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، يحدد الإطار القانوني المنطبق على الأنشطة التي تجري في المحيطات، بما في ذلك مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

” ويشدد مجلس الأمن على أن تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي أمر أساسي من أجل وضع استراتيجية شاملة لمواجهة خطر القرصنة والسطو المسلح في البحر، وذلك لإتاحة المجال لمنع وإبطال هذه الأنشطة الإجرامية، ويلاحظ أيضاً ضرورة تقديم المساعدة الدولية في إطار استراتيجية شاملة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تتخذ خطوات للتصدي لأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وما يتصل بها من أنشطة غير مشروعة.

” ويشدد مجلس الأمن على أهمية اعتماد نهج شامل بقيادة بلدان المنطقة لمواجهة خطر أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر التي ترتكب في خليج غينيا والأنشطة الإجرامية المتصلة بها، ولمعالجة الأسباب الكامنة وراءها. وينوه مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة على صعيد اعتماد التدابير ذات الصلة وفقاً للقانون الدولي من أجل مواجهة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر والتصدي لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات، واعتماد تدابير أخرى لتعزيز السلامة البحرية والأمن البحري.

” ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات التي اتخذتها بالفعل دول في المنطقة ومنظمات إقليمية منها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا.

” ويرحب مجلس الأمن باجتماع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة خليج غينيا المعني بالسلامة البحرية والأمن البحري، الذي عُقد في ياوندي، الكاميرون، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

” ويرحب مجلس الأمن بما تم خلال مؤتمر القمة من اعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، التي تحدّد استراتيجية الأمن البحري الإقليمي وتمهد الطريق لإبرام صك ملزم قانوناً. ويشجع مجلس الأمن، في هذا الصدد، جميع

دول المنطقة على توقيع وتنفيذ مدونة قواعد السلوك في أقرب وقت ممكن، ويهيب بها أن تتخذ مزيداً من التدابير الفعالة على الصعيد الوطني لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر التي ترتكب في خليج غينيا.

”ويرحب مجلس الأمن أيضاً باعتماد إعلان سياسي صادر عن رؤساء دول وحكومات خليج غينيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري، وباعتماد مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تنسيق الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة البحرية والأمن البحري.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بالقرار الذي اتخذ بإنشاء مركز تنسيق أقليمي في الكاميرون ليتولى مسؤولية تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة البحرية والأمن البحري، مما من شأنه الإسهام في تنفيذ الآليات الإقليمية المتعددة الجنسيات المغطية لكامل منطقة خليج غينيا. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالدعم الذي تقدمه المنظمة البحرية الدولية إلى دول المنطقة، ويشجع المنظمة على مواصلة تقديم المساعدة إلى دول خليج غينيا.

”ويكرّر مجلس الأمن دعوته دول المنطقة إلى تجريم القرصنة والسطو المسلح في البحر بموجب قوانينها المحلية، وملاحقة مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وفقاً للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويكرّر مجلس الأمن كذلك تأكيد الضرورة الملحة لإجراء التحقيقات واتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية وفقاً للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس فقط مع المشتبه فيهم المقبوض عليهم في عرض البحر، بل ومع كل من يحرض على ارتكاب هذه الجرائم أو ييسرها عمداً، بما في ذلك الشخصيات الرئيسية في الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال القرصنة ممن يقومون بصورة غير مشروعة بتخطيط هذه الهجمات أو تنظيمها أو تيسيرها أو تمويلها أو الترويج منها.

”ويحث مجلس الأمن الدول والمنظمات الدولية، إلى جانب القطاع الخاص، على تبادل الأدلة والمعلومات والاستخبارات، حسب الاقتضاء، لأغراض إنفاذ القانون فيما يتصل بأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، وذلك من أجل تحقيق أمور منها ضمان فعالية الملاحقة القضائية للمشتبه فيهم، وسجن من يدان منهم بارتكاب الجريمة أو تيسيرها، ويشجع المبادرات القائمة والمستقبلية في هذا الصدد.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية دعماً للجهود الوطنية والإقليمية الجارية لتأمين المناطق الساحلية لخليج غينيا والقيام بعمليات لضمان السلامة البحرية والأمن البحري. ويشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والدوليين على تقديم الدعم إلى الدول والمنظمات الإقليمية بناءً على طلبها، مع مراعاة نتائج مؤتمر قمة ياوندي وتدبير التنفيذ والمتابعة التي اعتمدت في المؤتمر، من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر على صعيد المنطقة، بما في ذلك قدراتها البحرية التي تؤهلها لتسيير الدوريات وتنفيذ العمليات على صعيد المنطقة وفقاً للقانون الدولي.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأمين العام للدعم القوي المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتنظيم مؤتمر القمة والاجتماع الوزاري التحضيري الذي عُقد في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ في بنن. ويشجع المجلس مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات دون الإقليمية في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي، وفقاً لولاية كل منهما.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام دعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي، وإلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، بالتشاور الوثيق مع دول خليج غينيا والمنظمات الإقليمية المعنية وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة.

”ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يطلعته بانتظام، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة ياوندي“.